

(السفير، ١٣/٩/١٩٨٢).

مشروع الاتحاد الأردني - الفلسطيني

خلال استقباله ممثلي الفعاليات الرسمية والشعبية الأردنية في ٢٠ / أيلول عام ١٩٨٢، أعلن الملك الأردني حسين انه يرى قضية الشرق الأوسط «قضية أردنية - فلسطينية قبل ان تكون عربية وقبل أن يسمح لأي كان في هذا العالم بأن يتدخل فيها» وبأن «الصيغة الوجودية بين الكيانين الفلسطيني والأردني يجب أن تطرح في نطاق التمسك بحق تقرير المصير الحر للشعبين الأردني والفلسطيني» وقال «لقد حان الوقت للدخول مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في حوار يهدف الى صياغة شكل اتحاد كونفدرالي بين الكيان الفلسطيني والكيان الأردني» (السفير، ٢١/٩/١٩٨٢).

وشكلت هذه الدعوة الأرضية الملائمة لزيارة رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات للأردن، وللمباحثات الأردنية - الفلسطينية في وقت لاحق. ففي صباح يوم السبت الموافق ٩ تشرين الأول عام ١٩٨٢ وصل ياسر عرفات الى عمان قادماً من المنامة في زيارة رسمية للأردن. وعقب انتهاء المحادثات الفلسطينية - الأردنية التي أجهزها ياسر عرفات مع الملك حسين والمسؤولين الأردنيين، عقد مؤتمراً صحافياً قال فيه ان مباحثاته كانت ايجابية وبناءة وناجحة وأنه توصل الى اتفاق محدد مع الملك حسين على تشكيل لجنة فلسطينية - أردنية للعمل على تعزيز الروابط بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحول دعوة الملك حسين في الشهر الماضي لاقامة اتحاد فلسطيني - أردني قال انها كانت جزءاً مهماً من المحادثات.. ولكن المجلس الوطني الفلسطيني هو الذي سيقرر الموافقة على ذلك الاتحاد (فلسطين الثورة، العدد ٤٢٨، ١٦/١٠/١٩٨٢، ص ٩). وفي حديث لاحق لصحيفة «الرياض» السعودية، أعرب ياسر عرفات عن ارتياحه البالغ لنتائج المباحثات التي أجهزها مع الملك الأردني حسين ووصفها بأنها كانت مهمة وبناءة وإيجابية. وأشار إلى أن هذه المباحثات تناولت برنامج العمل المقترح للجنة السباعية المنبثقة عن قمة فاس. وقال «أنه ليس

تحدثوا في المجلس انما ينطلق من حرصنا الشديد على سلامة قضيتنا والتزامنا بالميثاق الوطني الفلسطيني وسعيينا لبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على اسس ثابتة، وقطع الطريق امام القوى التي تحاول شق الساحة الفلسطينية، وتفتت الصف الوطني، معتبرين ان الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني، يشكل الأرضية الصلبة لبناء صرح وحدتنا الوطنية التي نحرص على تحقيقها في اطار منظمة التحرير الفلسطينية» (السفير، ٢٤/٩/١٩٨٢).

وفي إطار مواقف الأطر الفلسطينية العليا لـ (م.ت.ف.) من قمة فاس، حدد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقد في دمشق يوم التاسع عشر من أيلول عام ١٩٨٢ الموقف التالي: «استعرض المجلس نتائج مؤتمر القمة العربي في فاس وما أسفر عنه من مقررات تؤكد عودة الاجماع ووحدة الصف العربي، والتمسك بوحدة الكفاح الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتأكيد على حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بما يها حقنا في العودة الى فلسطين، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، تلك القرارات التي نتطرق في فهمنا لها من التزامنا بقرارات المجلس الوطنية الفلسطينية؛ وثن المجلس الجهود القيم الذي بذله الوفد الفلسطيني في المؤتمر للوصول الى النتائج التي وصل اليها ونجاح المؤتمر» (المصدر نفسه، العدد ٤٢٦، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ١٧).

وفي حديث لرئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات لوكالة الانباء الجزائرية لدى وصوله الجزائر قادماً من المغرب بعد انتهاء اعمال قمة فاس، نفى ان يكون البند السابع من ميثاق فاس «تنازلاً عربياً من دون مقابل. وأوضح اننا نربط، طبقاً للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة بين السلام وبين انشاء دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها، بالإضافة الى تسوية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير، وقال «إذا عرفنا كيف نستفيد من هذه القرارات، ونعمل على تطبيقها، فانها ستعد قفزة الى الأمام في العمل العربي عامة والفلسطيني خاصة»